

أبعاد العلاقة الارترية - المصرية

إعداد: د. أحمد حسن دحلي

مسئول المركز الارتري للدراسات الاستراتيجية

بدعوة من الهيئة المصرية العامة للكتاب ادار مسئول المركز الارتري للدراسات الاستراتيجية د. أحمد حسن دحلي في الثالث من فبراير 2015 ندوة ضمن فعاليات معرض القاهرة الدولي للكتاب حول ابعاد العلاقة الارترية المصرية، وفيما يلي نص الورقة.

العلاقة بين ارتريا ومصر قديمة قدم الحضارة الفرعونية بحكم ان الملاحة البحرية قبل شق قناة السويس في عام 1896 كانت تتجه من مصر صوب الجنوب حيث تحتل السواحل ارتريا وأرخبيلاتها وجزرها مواقع استراتيجية، ومن الجنوب نحو مصر. وبالعودة الى التاريخ المعاصر فإن العلاقة توطدت بعد ثورة 23 يوليو 1952 حيث تم استقبال بعض قادة حركة تحرير ارتريا وجبهة تحرير ارتريا كما سنستعرض ذلك لاحقا.

ولكن وقبل الخوض في المسائل الاساسية في خصوصيات العلاقة بين اسمرأ والقاهرة، لا مندوحة من الوقوف على مبادئ وأهداف سياسة دولة ارتريا الخارجية ودوائرها الجيو - سياسية والجيو - استراتيجية، لكون العلاقة الارترية - المصرية تدرج في سياقها بالضرورة، ولا يمكن فهمها وسبر غورها إلا في اطارها ومن خلالها، وان السياسة الخارجية الارترية تستمد مقوماتها المحورية من التجربة التاريخية الارترية الطويلة والعميقة والثرية.

اولا: اطلالة على التجربة التاريخية الارترية

تقع ارتريا في منطقة القرن الافريقي وتحتل موقعا استراتيجيا حساسا في جنوب حوض البحر الاحمر عبر ساحلها الممتد لـ 1200 مترا وجزرها البالغ عددها 361 جزيرة وتشرف على وسط البحر الاحمر من خلال ارض خبييل دهلك المكون من 127 جزيرة، كما انها تشرف على المدخل الشمالي لمضيق باب المندب من خلال جزيرة حالب وفاطمة ودوميرا.

وان تاريخ ارتريا القديم عميق الجذور فالحفريات الاثرية الجارية في ربوع البلاد على قدم وساق كشفت عن شواهد ومعالم حضارية تعود الى ما قبل وبعد الميلاد وذلك في شمال وجنوب ووسط وشرق ارتريا، وتحديدًا في رورا حباب ورورا بقالا وديباروا ومطرا وقحيتو وعدوليس.

وتاريخ ارتريا المعاصر يبدأ مع مؤتمر برلين 1884 - 1885 وتقاسم الدول الاوروبية للقارة الإفريقية، فرزحت ارتريا تحت الاستعمار الايطالي من 1890 الى 1941 تاريخ هزيمة ايطاليا الفاشية في ارتريا على يد جيش الحلفاء. ومنذ 1941 ولغاية 1951 سقطت ارتريا تحت الادارة البريطانية. وكان يمكن لارتريا ان تكون من اوائل الدول الافريقية المستقلة لو كان سمح لشعبها ممارسة حقه الشرعي والمشروع في تقرير المصير بعد تخلي ايطاليا عن مستعمراتها الافريقية بموجب اتفاق سلام باريس في 1947، ولكن هيات. فالإدارة الامريكية برئاسة فرنكلين روزفلت وبالتواطؤ مع الحكومة البريطانية بقيادة ونستون تشرشل نسجا مؤامرة مصادرة حق الشعب الارتري في تقرير المصير وفرض الاتحاد الفيدرالي على ارتريا مع اثيوبيا صديقة واشنطن. وفي هذا الصدد قال وزير خارجية امريكا الاسبق جون فوستر دالاس وبصريح العبارة " من الناحية القانونية كان يجب أخذ رأي الشعب الارتري بعين الاعتبار، ولكن مصالحنا واعتبارات الامن والسلم الدولية أملت علينا ربط هذا البلد فيدراليا مع اثيوبيا التي هي صديقتنا." وتجسدت الصداقة الامريكية - الاثيوبية بإقامة قاعدة عسكرية استخباراتية امريكية في العاصمة الارترية اسمرأ، وذلك بعد مرور بضعة اشهر من دخول الفيدرالية حيز

التنفيذ. وهكذا تم تمرير المؤامرة الفيدرالية ضد ارتريا تحت غطاء الامم المتحدة في عام 1950، وربطت ارتريا بسلسلة الفيدرالية مع اثيوبيا من عام 1952 الى عام 1962 تاريخ الغاء النظام الامبراطوري لقرار الامم المتحدة الفيدرالي من طرف واحد معتبرا ارتريا مجرد اقليم من الاقاليم الاثيوبية الاخرى من دون ان تتحرك الامم المتحدة مع انها هي الطرف الضامن لاحترام الميثاق الفيدرالي في حاله عدم احترامه أو خرقه. ويذكر ان الشعب الارتري وعبر قياداته السياسية الوطنية كان يرفع الشكاوي والاحتجاجات السلمية الى الامم المتحدة لحض وإذعان اثيوبيا لاحترام الميثاق الفيدرالي ولكن من دون جدوى. والشعب الارتري لم ينتظر ضم اثيوبيا لارتريا عنوة لكي ينتفض، ولكنه عندما ادرك بأن النظام الامبراطوري الاثيوبي مقدم وبصورة منهجية على القضاء على الهوية الوطنية الارترية شكل في عام 1958 حركة تحرير ارتريا قبل ان يفجر الكفاح المسلح في اول سبتمبر 1961 تحت لواء جبهة تحرير ارتريا . وعندما انتشرت شرارة الثورة في هشيم المجتمع الارتري لم يتردد النظام الاثيوبي وحلفائه الامريكيين والاسرائيليين في اعتماد سياسة الارض المحروقة في ارتريا. وكان النظام الاثيوبي يقول حينذاك " لا بد من تجفيف البحر لقتل السمك " أي ابادة الشعب لإباداة الثوار، وان ما يهم اثيوبيا في ارتريا هو الارض والبحر وليس البشر. ولكن وفي خاتمة المطاف سقط النظام الاثيوبي الامبراطوري في 1974، وتأججت شعلة الثورة الارترية التي اصطدمت بنظام عسكري أثيوبي رفع شعارات ماركسية - لينينية وشن 8 حملات عسكرية بدعم الاتحاد السوفياتي السابق ومن المانيا الشرقية السابقة واليمن الجنوبي السابق للقضاء على الثورة الارترية ، ولكن كل تلك الحملات العسكرية الكبيرة تهشمت فوق صخرة ارتريا شعبا وثورة، قبل ان يسقط النظام العسكري الاثيوبي بعد الهزائم الماحقة التي تكبدها، وتنتزع ارتريا حريتها بعد ثلاثة عقود كاملة تحت راية الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا. والجدير بالإشارة هنا وهو ما يهمننا في هذا الصدد، ان ارتريا لما استطاعت ان تتحرر وتستقل لولا اعتماد الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا على المبادئ المحورية الخمسة التالية:

1 - ارساء قواعد تنظيمية محكمة، وسياسة واقعية وعقلانية، واسس منهجية راسخة.

2 - تحرير الارض من المستعمر وتحرير الانسان من العادات والتقاليد والأفكار والمعتقدات البالية.

3 - اعتبار الانسان صانع المعجزات ثروة ارتريا الاساسية التي لا تفنى، وليس مختلف المعادن والثروات الطبيعية الاخرى التي تزخر بها ارتريا.

4 - مبدأ الاعتماد على الذات الذي أطلق العنان لكل طاقات الانسان الارتري المبدعة والخلقة في كل الحقول والميادين.

5 - ومبدأ استقلالية القرار الارتري جعل مصير ارتريا بين ايدي الارتريين بعيدا عن التبعية والاملاءات الخارجية.

ثانيا: سياسة الخارجية الارترية

1 - - : المبادئ

السياسة الخارجية الارترية محكومة بخمسة مبادئ أساسية وهي:

1 - 1 - الندية في التعامل

تتعامل دولة ارتريا بالندية مع كل القوى والدول الإقليمية والقارية والدولية. وهي وبقدر حرصها على عدم فرض أرائها وقراراتها على الآخرين، فإنها وبالمقابل لا تقبل أن يفرض عليها الآخرون آراءهم وقراراتهم، هذا مما يترك مجالا رحبا للنقاش والحوار وصولا إلى قنوات مشتركة بعيدا عن سياسة العصا والجزرة والضغوطات والابتزازات بكل أشكالها وصورها الرائجة السوق في المسرح السياسي الدولي.

1 - 2 - الاحترام المتبادل

الندية في التعامل شرط محوري في الاحترام المتبادل سواء تطابقت الآراء أو تضادت أو تناقضت أو تداخلت. وارتريا حريصة على تطبيق هذا المبدأ على نفسها

وعلى الآخرين أيضا، فهي تريد العيش بسلام ووثام واحترام لسيادتها ولسيادة الدول الأخرى على حد السواء، ولذا فإنها لم ولا ولن تقبل سياسات الاملاءات وفرض الامر الواقع والتدخلات و الاعتداءات الخارجية بمختلف أنواعها وألوانها. علما إن الاختلاف حول القضايا والمصالح لا يفسد الاحترام المتبادل ما دامت العلاقات بين الدول محكومة بالمسؤولية والعقلانية بعيدا عن نزعة السيطرة وسياسة الهيمنة.

1 - 3 - التعاون المشترك

لدى ارتريا قناعة مبدئية راسخة بان مصالح الشعوب تتضافر وتتكامل ولا تتعارض ولا تتناقض، وعليه هناك ثمة أرضية صلبة للتعاون المشترك خدمة للمصالح المشتركة سواء كان ذلك على الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو القاري أو الدولي. وتأسيسا على تلك القناعة المبدئية، فإنها لا تضع مصالحها فوق أو على أنقاض مصالح الدول الأخرى، وبالمقابل لا تقبل أن يضع الآخرون مصالحهم على أنقاض المصلحة الوطنية الارترية.

1 - 4 - عدم التدخل في شؤون الغير الداخلية

لا تتدخل دولة ارتريا في شؤون الغير الداخلية ولا تسمح في نفس الوقت بتدخل الآخرين في شؤونها الداخلية.

1 - 5 - عدم الدخول في المحاور

1 - 5 - 1 - لا تؤمن دولة ارتريا بسياسات المحاور سواء كانت اقليمية أو شبه اقليمية أو دولية، و لا تدخل فيها، ولا توجد لديها أجندة تشكيل محور، ولكنها وبالمقابل تقيم العلاقات المتعددة الأبعاد مع سائر دول العالم من دون أدنى استثناء على ضوء هذه المبادئ الخمسة.

1 - 5 - 2 - لا تسمح ارتريا بقيام القواعد الأجنبية سواء كانت برية أو بحرية أو جوية فوق أي شبر من ترابها الوطني ومن مياهاها الإقليمية. وان حديث بعض الدول هنا ومراكز الدراسات هناك واجهزة الاستخبارات والاعلام هناك بين الحين والآخر، عن وجود طورا قواعد بحرية إسرائيلية، وتارة عن قواعد بحرية إيرانية ،

ومرة عن قواعد إسرائيلية وإيرانية في الجزر الارترية الواقعة على طول امتداد الساحل الارتري في البحر الأحمر، لا يعدو أن يكون إلا مجرد محاولات تشويش من البعض، وبالونات اختبار من البعض الثاني، وتكرار البعض لكل ما يطفو على السطح بشأن ارتريا من البعض الثالث، ومحاولة خلق حالة إرباك وقلق من البعض الآخر، هذا من دون نسيان هؤلاء الذين يبثون الإشاعات الباطلة لتشويه صورة ارتريا لحسابات مباشرة وملتوية. ونحن من طرفنا ومن دون الانجراف وراء هذه التيارات نضع النقاط على الحروف متى ما اقتضى الأمر ذلك، للحيلولة دون اختلاط الأمور وعدم وضوح الرؤية والفهم، وبغية تقديم المعلومة الصحيحة.

1 - 5 - 3 - من حق ارتريا كدولة ذات سيادة تامة أن تقيم القواعد الأجنبية التي تريد إقامتها فوق أي شبر من ترابها الوطني وعلى أية نقطة من مياها الإقليمية، ولا تخشى في ذلك لومة لائم. ولكنها لن تسمح ان تشكل تلكم القواعد الأجنبية تهديدا مباشرا أو غير مباشر للأمن القومي لأي دولة سواء في منطقتها السياسية أو الجيو - استراتيجية أو خارجها.

1 - 5 - 4 - وقرار إقامة أو عدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية في ارتريا هو قرار سيادي ارتري لا يعني أحد آخر سوى دولة ارتريا.

1 - 5 - 5 - ومن من مفارقات الأمور، إن بعض دول المنطقة وغيرها التي تبث الإشاعات الباطلة بين الفينة والأخرى عبر مختلف الوسائل الإعلامية الكلاسيكية والمعاصرة، بوجود قواعد عسكرية وإستخباراتية أجنبية في الجزر الارترية، هي نفس الدول التي تحتضن وتحتمي بالقواعد العسكرية الغربية. والى ذلك، فإن بعض أجهزة الإستخبارات في المنطقة وخارجها تبث هي الأخرى عين المزاعم الباطلة بهدف الاصطياد في المياه العكرة. ونحن في ارتريا لا نغير تلك الاكاذيب التي تهدف الى زرع البلبلة وخلق الفتن اهتماما كبيرا، ولكننا نضع النقاط على الاحرف في التوقيت المناسب وفي المكان الملائم، للحيلولة دون اختلاط الامور وحدوث سوء فهم.

2 - : الاهداف

تأسيسا على تلك المبادئ الخمسة تهدف السياسة الخارجية الارترية الى:

2 - 1 - تحقيق مصالح ارتريا الأمنية القومية بأبعادها السياسية والدبلوماسية والجيو - إستراتيجية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والثقافية وذلك على الصعيد الإقليمي والقاري والجيو - استراتيجي والدولي.

2 - 2 - إحلال السلام والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر.

2 - 3 - إرساء أسس ودعائم التعاون والتنمية المشتركة في منطقة القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر.

2 - 4 - تأمين أمن وسلامة حوض البحر الأحمر والحفاظ على بيئته من التلوث وتنظيم نظام الصيد التقليدي والعصري من قبل كل الدول المطلة عليه فقط وهي قادرة ومؤهلة أكثر من غيرها على ذلك.

2 - 5 - الحيلولة دون تحول البحر الأحمر الى من منطقة صراع نفوذ بين دوله ذاتها وبين الدول الكبرى والإقليمية من خلال بعض دول البحر الأحمر التي تفتح ابوابها لقواعد عسكرية .

2 - 6 - استخدام مياه نهر النيل وبما يخدم مصلحة كل دول المنبع والممر والمصب، وتوظيف مياه النيل لإطفاء كل اشكال النيران ، وعدم استخدام ورقة مياه النيل لإشعال الحرائق التي لا يمكنها إلا وأن تأتي على الاخضر قبل اليبس. وعليه من الحكمة معالجة قضية مياه النيل بروح العقلانية و المسؤولية الجماعية، بعيدا عن منطق المحاور والمحاور المضادة العقيم، وبعيدا أيضا عن منطق علي وعلى اعدائي الجنوني.

3 - : الخصائص

مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الارترية أسوة بسياستها الداخلية تنبع من فلسفة ارترية السياسية والقائمة على خاصيتين محوريين ومن دونهما لا يمكن ترجمة المبادئ على ارض وتحقيق الأهداف عمليا. وهاتان الخاصيتان المحوريتان هما:

3 - 1 - الاعتماد على الذات.

لو لم تتبن الثورة الارترية ممثلة في الجبهة الشعبية لتحرير ارترية فلسفة الاعتماد على الذات لما استطاعت أن تصمد أمام جحافل أعداء الشعب الارترية في الحرية والاستقلال، فما بالك بتحقيق الانتصار الباهر والساطع على جيش الاحتلال الأثيوبي المدعوم على التوالي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ثم من قبل الاتحاد السوفيتي السابق وألمانيا الشرقية السابقة واليمن الجنوبي السابق أيضا. ولا يقصد بالاعتماد على الذات الانكفاء عن الذات، بقدر ما يعني إطلاق العنان وتطوير القدرات والإمكانيات الذاتية إلى أقصى مدى لكي تتبلور وتبدع وتخلق في شتى الحقول والميادين للاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن، بغية إرساء الدعائم المحورية لاستقلالية القرار السيادي الارترية، بعيدا عن روح الإتكالية وسياسة التبعية من ناحية، وعدم الرضوخ للضغوطات والإملاءات والابتزازات الخارجية من ناحية أخرى.

3 - 2 - استقلالية القرار.

3 - 2 - 1 - كان القرار السيادي الارترية المستقل يتخذ بالأمس القريب في مدينة نقفة قلعة الصمود والتصدي والتحدي، واليوم يتخذ نفس القرار السيادي الارترية في اسمر العاصمة، وارتريا لا تخشى أو بالأحرى لا تعير أدنى أهمية أو اهتمام للومة لائم، ولا تساوم قيد أنملة في قراراتها السيادية، بل إنها حريصة كل الحرص على عدم المساس بقرارها السيادي، النابع والمرتكز على المبادئ الخمسة الأنفة الذكر، سواء من قريب أو من بعيد.

3 - 2 - 2 - والقرار السيادي الارتري المستقر يرتكز على قاعدة الاعتماد على الذات التي توفر له الأرضية الصلبة والصلدة، فإنها وبنفس المستوى تكفل له كل الضمانات الوطنية الخاصة لكي لا يكون عرضة للمساومة أو ضحية للضغوطات أو فريسة للإبزازات سواء على الصعيد الإقليمي أو القاري أو الدولي. وعليه فلا غرو إذا كانت ولا تظل ارتريا تقول كلمتها عالية في جميع المحافل حول جميع القضايا من دون تبعية لأحد أو وصاية من قبل أحد أو رضوخا لضغط من أحد أو نزولا لدى رغبة أحد. وبالمقابل فإن فلسفة الاعتماد على الذات تقوم هي الأخرى عمليا ونظريا على القرار السيادي الارتري المستقل الذي يوفر لها كل الشروط الأساسية والضرورية لكي تتبلور أركانها الجوهرية وتترسخ جذورها في روح وعقل ووجدان الإنسان الارتري لكونها صمام أمان وجوده الحر والمستقل بالأمس كاليوم على حد سواء.

والعلاقة بين مبدأ الاعتماد على الذات ومبدأ استقلالية القرار السيادي هي علاقة تكاملية وجدلية في نفس الوقت.

4 - الدوائر الجيو - سياسية والجيو - استراتيجية

تتمحور السياسة الخارجية الارترية في سبعة دوائر اساسية وهي على التوالي:

4 - 1 - دائرة القرن الافريقي

4 - 2 - دائرة الجيو - سياسية ممثلة في البحر الاحمر.

4 - 3 - الدائرة الجيو - مائية مجسدة في حوض وادي النيل.

4 - 4 - الدائرة الجيو - استراتيجية وتكمن في منطقة الشرق الاوسط عامة وفي منطقة الخليج خاصة.

4 - 5 - الدائرة الافريقية.

4 - 6 - دائرة العالم الثالث.

4 - 7 - الدائرة الدولية.

وهذه الدوائر لها خصائصها الخاصة من جانب، ومتداخلة من جانب ثان، ومتكاملة من جانب ثالث، والعلاقة بينها ليست استاتيكية بقدر ما هي ديناميكية، ومحكومة بالروح الجدلية.

ثالثا: أبعاد العلاقة الارترية - المصرية

الآن وبعد عرض المفاصل المحورية للسياسة الخارجية الارترية ودوائرها الجيو - سياسية والجيو - استراتيجية الاقليمية وشبه القارية والقارية والدولية، سنتناول أبعاد العلاقة المتعددة الابعاد بين كل من ارتريا ومصر:

1 - لقد ارسى الرئيس جمال عبد الناصر أسس تضامن سياسي بين مصر وارتريا عندما استقبل في خمسينيات القرن المنصرم الزعماء السياسيين الارتريين وبعض قادة حركة تحرير ارتريا وجبهة تحرير ارتريا، وحرص وعمل على استقبال المدارس والجامعات والمعاهد والأزهر في مصر، افواج من الطلبة الارتريين لكي ينهلوا من منابع العلم في عموم مصر، وذلك تضامنا مع نضال الشعب الارتري في الحرية والاستقلال، وذلك اسوة بتضامن مصر مع كل حركات التحرر الوطني في افريقيا خاصة وفي العالم الثالث عامة. ولقد توج ذلك بإقامة نادي للطلبة الارتريين في قلب مصر، وتحديدًا في 23 شارع شريف الذائع الصيت في الوسط الارتري. وتجدر الإشارة في هذا الصدد بأن الرئيس أنور السادات هو الذي افتتح النادي الارتري بتوجيه من الرئيس جمال عبد الناصر، وفي ذلك غير رسالة وأكثر من دلالة.

2 - وفي مطلع الستينيات تم فتح مكتب سياسي والإعلامي للثورة الارترية، مجسدا تضامن مصر نضال الشعب الارتري التحرري.

3 - بادرت مصر على اقامة بعثة دبلوماسية في اسمرأ مباشرة بعد ما انتزعت ارتريا حريتها من المستعمر الاثيوبي واعوانه في 24 مايو 1991، مجسدة لعمق العلاقة بين البلدين والشعبين.

4 - حرصت مصر على المشاركة في عملية الاستفتاء التي نظمتها الحكومة الارترية الانتقالية حينذاك، والتي بموجبها قال الشعب الارتري كلمته التاريخية الفاصلة بتصويته نعم للاستقلال بنسبة 99،8 في المائة.

5 - شاركت مصر الشعب الارتري أول عيد استقلاله الوطني في 24 مايو 1993 عبر وزير خارجيتها السابق عمرو موسى، مؤكدة موقفها التاريخي الداعم لنضال الشعب الارتري التحرري.

6 - وحرص الرئيس المصري السابق حسني مبارك على زيارة اسمرأ في اليوم التالي لعيد الاستقلال، لكي يبارك لارتريا بلدا وشعبا وقيادة استقلالهم، بعد نضال طويل ومرير دام ثلاثة عقود كاملة امتدت من 1961 الى 1991.

7 - وان الرئيس الارتري اسياس افورقي من طرفه قام بعدة زيارات رسمية للقاهرة خلال العقدين المنصرمين وكان يحرص دائما ابدا الى اثاره اهمية العلاقة الارترية - المصرية المتعددة الابعاد من ناحية والى اهمية دور مصر في منطقة القرن الافريقي وفي البحر الاحمر وفي حوض وادي النيل وفي عموم القارة السمراء من ناحية اخرى مع القيادة المصرية

ونستطيع القول بان للعلاقة الارترية المصرية شقين:

1 - الشق الاول قاصر حصريا على الرغبة والإرادة والقرار السياسي للبلدين فقط. وهذا الشق خاص بتنمية وتعزيز العلاقة الثنائية في مجالات عديدة منها التعليم والصحة والزراعة والسياحة والتبادل التجاري والثروة السمكية والآثار... الخ وان آفاق التعاون المثمر بين البلدين على الصعيدين الآني والمستقبلي واسعة ورحبة، ويوجد المناخ السياسي المناسب والمشجع على ذلك.

2 - والشق الثاني غير قاصر على البلدين، بل يشمل دول بجانب كل من ارتريا
ومصر بقية:

- دول القرن الافريقي

- دول البحر الاحمر

- دول حوض وادي النيل

- دول الشرق الاوسط

- دول القارة الافريقية

- دول العالم الثالث

- دول العالم

وعليه يمكن لأسمرا والقاهرة ان ينسقا مواقفهما حيال مختلف قضايا البحر الاحمر
ونهر النيل ومشاكل الشرق الأوسط وافريقيا والعالم الثالث والكوكب الارضي،
ويلعبا دورا مهما في طرح افكار براغماتية ومشاريع عملية، وذلك بحكم ان عموم
هذه المنطقة هي ذات ابعاد وأهمية سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية وإستراتيجية
اقليمية ودولية على مدى التاريخ الحديث والمعاصر.

المنظور الارتري للعلاقة الارترية - المصرية في الدوائر الستة:

أولا - دائرة القرن الافريقي

1 - منذ مؤتمر برلين في 15 نوفمبر 1884 - 26 نوفمبر 1885 وتقاسم الدول
الاوروبية مراكز نفوذها الاستعماري في القارة السمراء، لم تعرف منطقة القرن
الافريقي الامن والسلام والاستقرار والازدهار.

2 - يشكل القرن الافريقي منطقة بالغة الاهمية من الناحية الجيو- استراتجية في
جنوب البحر الاحمر وباب المنذب وخليج عدن والمحيط الهندي ومضيق هرمز.

- 3 - يتمتع القرن الافريقي ببعث جيو- مائي اساسي في حوض وادي النيل عبر دول المنبع والممر المحورية وهي أثيوبيا وارتريا والسودان ودولة جنوب السودان.
- 4 - دولة ارتريا ومنذ تحررها في 24 مايو 1991 تلعب دورا حثيثا لا يعرف الكلل ولا ينتابه الملل في سبيل احلال الامن والاستقرار والسلام والازدهار في عموم دول القرن الافريقي غير عابئة بالعقبات الاقليمية والعراقيل الدولية الرامية لإبقاء المنطقة في بؤرة الازمات وعين الاعصار.
- 5 - تعتبر مصر منطقة القرن الافريقي بالغة الاهمية والحساسية لأنها القومي الجيو- سياسي والجيو - مائي والجيو - استراتيجي.
- 6 - تأسيسا على ما تقدم توجد أرضية عمل وتنسيق رحبة الأفاق بين ارتريا ومصر في منطقة القرن الافريقي، ليس وبما يخدم مصلحتهما الثنائية وحسب، بل وبما يصب في مصلحة عموم دول وشعوب القرن الافريقي ومصر دولة وشعبا على حد سواء.

ثانيا: دائرة البحر الاحمر:

- 1 - البحر الاحمر يعتبر ممر تجاري دولي يعبر من خلاله يوميا 30 % من النفط العالمي، وتمر عبره سنويا زهاء 21 الف سفينة تجارية من الغرب الى الشرق والعكس.
- 2 - يربط البحر الاحمر عبر قناة السويس وباب المندب كل من امريكا الشمالية وأوروبا الغربية بكل من افريقيا واسيا واستراليا.
- 3 - تحتل مصر موقعا استراتيجيا حساسا في شمال البحر الأحمر عبر قناة السويس و تمثل العمق الاستراتيجي الشمالي لإرتريا التي تتمتع هي الاخرى بموقع استراتيجي مهم في جنوب البحر الاحمر على المدخل الشمالي لباب المندب، وتشكل العمق الاستراتيجي المصري في جنوب البحر الاحمر.

- 4 - من مصلحة دول البحر الاحمر قبل غيرها عدم تحويل البحر الاحمر الى بؤرة صراع وتنافس بين الدول المطلة عليه من ناحية، وبين الدول الاقليمية من ناحية ثانية، وبين الدول الكبرى من ناحية اخرى، عبر لعبة المحاور والمحاور المضادة.
- 5 - دول البحر الاحمر قادرة ومؤهلة اكثر من سواها في حماية أمن وسلامة البحر الأحمر، وعليه يجب قطع الطريق على القوى الدولية والإقليمية التي تحاول ان تجعل من البحر الاحمر موقع قواعد عسكرية غربية وشرقية خلف ذريعة " محاربة القرصنة " أو تحت أي قناع أو حجة أو مبرر .
- 6 - تكمن مصلحة جميع دول البحر الاحمر وفي مقدمتها ارتريا ومصر في حماية البيئة الطبيعية للبحر الاحمر من جميع انواع التلوث.
- 7 - يمكن لإرتريا ومصر اخذ مبادرة اقامة منبر أو خلق آلية ترجمة هذه الافكار وغيرها على الارض بمشاركة وتنسيق جميع الدول المعنية.

ثالثا: دائرة حوض نهر النيل

- 1 - مصر وارتريا هما من دول حوض وادي النيل ويمكنهما العمل بصورة منسقة لكي تستفيد كل شعوب نهر النيل من مياهه بعقلانية وروح المسؤولية.
- 1 - يعتبر نهر النيل شريان حياة حيوي للملايين من البشر الذي يعتمدون بصورة اساسية على مياه الذي يشكل تدفقه المستمر وبالقدر المناسب مسألة وجود ليس إلا.
- 2 - يعتبر النيل النهر الوحيد في العالم الذي يجمع دولا كثيرة يبلغ عددها احدى عشر وهي اريتريا وأثيوبيا والسودان وكينيا وأوغندا ورواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو وتنزانيا ومصر وجنوب السودان. وتتوزع هذه الدول بين دول المنبع ودول الممر ودول المصب.
- 3 - تتزايد حاجة الدول لحصة زائدة من الماء، ولكن العقل والعقلانية يقتضيان عدم الانجراف وراء الرغبات والمطامع والأناية، واعتماد سياسة مائية واقعية ومسئولة

ليس حيال الذات وحسب، وبل وإزاء الآخرين، أي جميع الشركاء في تقاسم حصص مياه النيل أيضا.

4 - مشكلة توزيع وتقاسم حصص مياه النيل قديمة ومتجددة وستفرض ذاتها وبالبحاح في غضون الفترة القادمة وبحدة، ما لم يتم تدارك الموقف قبل فوات الأوان، وذلك لأسباب موضوعية منها:

أ - التغيير المناخي العالمي المؤدي الى تذبذب معدل هطول الأمطار.

ب - زحف الصحراء في أفريقيا بما فيها دول حوض وادي النيل.

ج - شحة الأمطار الموسمية.

د - استحالة وضع إستراتيجية غذائية بالاعتماد على المتغيرات المناخية وتقلبات الأمطار الموسمية.

هـ - الانفجارات السكانية في بعض دول حوض وادي النيل والذي بلغ درجة 200 و 300 في المائة مقارنة بما كان عليه لدى إبرام اتفاقية 1929 و 1959. ومن المرشح ان يزداد تعداد سكان هذه الدول بدرجات متفاوتة. فان عدد سكان مصر الذي يبلغ حاليا 95 مليون نسمة، يقدر ان يصل في عام 2020 الى 101 مليون، وسكان أثيوبيا البالغ 94 مليون، يحتمل ان يصل الى 100 مليون نسمة، وسكان الكونغو كينشاسا البالغ 82 مليون، يتوقع ان يصل الى 94 مليون نسمة، وقس على ذلك بالنسبة لبقية دول وادي النيل. وهذه معادلة سكانية جديدة ستعكس الحسابات السكانية الراهنة رأسا على عقب .

و - تبدد وتبخر كميات كبيرة من المياه، لا سيما في الهضبة الأثيوبية و في بحيرة فيكتوريا وناصر. فعلى سبيل المثال فان التبخر في بحيرة ناصر بمصر يقدر بنحو 10 مليارات متر مكعب سنويا، وتصل نسبة التبخر في بحيرة فيكتوريا بأوغندا الى حوالي 94 مليار متر مكعب سنويا أيضا.

ز - تضاعف الحاجة الى توليد الطاقة الكهربائية في الحياة المدنية والاقتصادية.

وبناء على ذلك، لا يجب استخدام الماء كورقة سياسية بغية المساومة والضغط والابتزاز وإقامة المحاور وإشعال الحرائق بين دوله، بالعكس يجب ان تستخدم مياه النيل لإرواء الانسان والأرض ولإطفاء النيران.

وتأسيسا على ذلك اطرح بعض الافكار:

- 1 - من الاهمية بمكان تحلي جميع الأطراف بعدم التمسك بمواقف غير قابلة للحوار أو للنقاش، والتحلي بالمرونة والموضوعية والعقلانية.
- 2 - التخلي عن الأحكام الجاهزة والمسبقة والتفاعل مع المعطيات الراهنة والتحديات المستقبلية المشتركة بروح المسؤولية، بدلا من السعي لفرض سياسة الامر الواقع.
- 3 - تشكيل لجنة خبراء من كل دول حوض وادي النيل تسند إليها مهمة وضع مسودة إستراتيجية مائية مشتركة تتضمن :
 - 3 - 1 - تحديد كمية مياه النيل الحالية ووضع تصور عن آفاقها المستقبلية.
 - 3 - 2 - تحديد حاجة كل بلد على حدا بصورة موضوعية.
 - 3 - 3 - إعادة توزيع الحصص المائية على أسس جديدة يخدم مصالح الجميع ولا يضر بمصلحة أي بلد. على ان يكون توزيع المياه بصورة عادلة ليس حسابيا وانما هندسيا، أي عدالة في ظل وجود فروقات كمية تأخذ في الاعتبار جملة عوامل موضوعية منها الكثافة السكانية، والمياه الجوفية، وسقوط الأمطار الموسمية ووجود الأنهر الفرعية الداخلية التي لا تصب في النيل مباشرة او مداورة.
- 3 - 4 - إقامة المشاريع المائية على منابع ومجاري ومصب مياه النيل تحت إشراف هيئة فنية تمثل كل دول الحوض، بغية ترسيخ الثقة وتبديد الشكوك والأوهام والمخاوف، وتقاديا لاتهامات متبادلة، ولقطع الطريق على كل من يرد التدخل في شؤون دول حوض وادي النيل.
- 3 - 5 - العمل بصورة مشتركة للحفاظ على المياه من التبخر او الضياع في مستنقعات او في البحر.

3 - 6 - استغلال المياه الجوفية بصورة عصرية وعلمية.

3 - 7 - دراسة سبل وتكاليف إقامة محطات تحلية المياه في البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط الأقل ملوحة. دراسة تجارب وخبرات الدول التي تعتبر رائدة في هذا المجال ولا سيما السعودية التي لديها 27 محطة تحلية المياه التي توفر لها 70 في المائة من مياه شربها.

3 - 8 - إعادة استخدام المياه المستخدمة.

3 - 9 - نشر ثقافة الاستفادة من المياه من دون إهدار وتبذير.

3 - 10 - دراسة تجارب رفع مستوى هطول الأمطار بصورة تقنية في عدد من الدول منها أمريكا وألمانيا وإيطاليا وإسرائيل والهند والمكسيك، رغم انها معقدة ومكلفة أيضا.

3 - 11 - الاستفادة من تجارب البعض ومن خبرات الآخرين في كيفية استخدام المياه بصورة عصرية وعلمية.

3 - 12 - إقامة بنك مائي مشترك يكون أساس رأسماله قائم على مبلغ مالي أولي يتفق عليه من قبل كل دول حوض وادي النيل فقط، ثم بعد ذلك تأتي عملية البحث عن دعم خارجي من بنك التنمية الإفريقي وصناديق التنمية العربية والاتحاد الأوروبي والصين واليابان والبنك الدولي وصندوق النقد العالمي... الخ. ويتولى البنك مهمة تمويل المشاريع المشتركة المتعلقة بمختلف الأنشطة المائية.

4 - يرفع تقرير لجنة الخبراء الى وزراء الري والبيئة للتنقيح والمراجعة.

5 - يرفع تقرير وزراء الري والبيئة الى قمة دول حوض وادي النيل للبت في القضايا العالقة وللاعتقاد رسميا لوثيقة ترسي أسس العمل المشترك راهنا وتفتح آفاق التعاون المستقبلي على مصراعيه بين هذه الدول المحكومة بالتفكير للمصلحة الجماعية لكونه الخيار البرغماتيكي والعقلاني الأفضل مقارنة بالخيار الإنكفائي

والأناني الذي كان وراء فشل العديد من اجتماعات دول حوض وادي النيل، ويمكن ان يؤدي الى عواقب وخيمة إذا ما انحدرت الأمور الى درك التشرذم واقامة المحاور، وان ذلك من شأنه ان يفتح على مصر عيه باب التدخلات الخارجية للقوى التي تتربص بالمنطقة، وتسعى للاصطياد في مياه النيل العكرة.

6 - إشكالية بيع وتأجير وشراء الأراضي الزراعية الخصبة في معظم دول حوض النيل مرشحة للاستفحال لجملة أسباب تم التطرق إليها آنفا، تطرح قضية مركبة ومعقدة، ستفاقم من مشكلة توزيع الحصص المائية النيلية، وذلك بحكم ان الدول المعنية ستحتاج الى حصة مائية أكثر مما تحصل عليه حالياً. وعليه يجب إعداد ورقة تفصيلية تحليلية عنها. ونحن هنا لا نتحدث عن مصادر المياه الأخرى التي لا علاقة لها بنهر النيل مثل الأنهر الفرعية والأمطار والمياه الجوفية... الخ.

7 - مسألة بيع مياه النيل وقضية إعطاء حصة من مياه النيل لدولة من خارج دول الحوض توجد لحد الآن قيد الإعداد والدراسات المستقبلية والفرضيات، ولم تدخل بعد حيز التنفيذ، ولكنها ستطرح ذاتها بصورة ملحة على الصعيد المستقبلي، ولذا لا بد من بلورة سيناريوهات مستقبلية حيالها، لكونها ستفرض نفسها بطريقة أو أخرى طال الزمن أم قصر، وإنها مثيرة لأسئلة عديدة ولتساؤلات كثيرة.

رابعاً: دائرة الشرق الاوسط

1 - تشكل منطقة الشرق الاوسط الدائرة الجيو - استراتيجية لدولة ارتريا، في حين ان مصر هي دولة ذات نفوذ اقليمي في هذا الجزء من العالم.

2 - الشرق الاوسط هو مهد الديانات التوحيدية الثلاث (اليهودية والمسيحية والإسلام).

3 - منذ نهاية الحرب الكونية الثانية ولغاية اليوم تشكل القضية الفلسطينية بؤرة صراع مدمر في الشرق الأوسط ولن يتوقف ذلك ما لم يتمتع الشعب الفلسطيني اسوة بسائر شعوب العالم بحقه الشرعي والمشروع في تقرير المصير، بما فيه حقه في اقامة دولته المستقلة ضمن حدود عام 1967، جنبا الى جنب مع الدولة العبرية.

4 - يحتل الشرق الاوسط موقعا استراتيجيا متعدد الابعاد فريدا في العالم حيث يربط المحيط الاطلسي بالبحر الابيض وبالبحر الاحمر وبالمحيط الهندي عبر مضيق جبل طارق ومضيق هرمز مرورا بقناة السويس وباب المندب، علاوة على امتداده الى البحر الاسود والبحر الكاسيبي.

5 - منطقة الشرق الاوسط غنية بثروتها المعدنية، فمثلا مخزونها من النفط يشكل 66 % من احتياط النفط العالمي ، أي 700 مليار برميل من النفط الخام، وتحتوي على 41 % من احتياط الغاز العالمي، اي ما يعادل 72 تريليون متر مكعب. هذا مما يضيف الى هذه المنطقة بعدا اقتصاديا استراتيجيا على الصعيد الدولي.

6 - تمثل منطقة الشرق الاوسط سوقا تجاريا استراتيجيا للمصانع المدنية والعسكرية الغربية والشرقية على حد السواء، وعليه فلا غرو اذا كانت المنافسة بين الدول على اوجها ولا سيما بعد الحرب الكونية الثانية ولغاية الساعة.

7 - تعتبر منطقة الشرق الاوسط وبإمتياز منطقة صراعات داخلية واقليمية ودولية بحكم ثرواتها الطبيعية ومواقعها الاستراتيجية وتركيبها السكانية.

8 - برزت في الآونة الاخيرة في الشرق الاوسط حركات اسلامية متطرفة مثل القاعدة واخوانها في جنوب الجزيرة العربية وفي بعض دول شرق وشمال افريقيا وفي بعض دول افريقيا جنوب الصحراء، وداعش، وتعمل كلها لزعة امن واستقرار الدول المعنية في المنطقة.

9 - غدت منطقة الشرق الاوسط مهددة بالتفكك والبلقنة لعوامل داخلية وخارجية، ولقد بات البعض يصفها بـ " الفوضى الخلاقة " والبعض الاخر يعرفها بما يسمى بـ " الربيع العربي "، وهناك من ير وجود ثمة اجندة خفية ترمي لإعادة رسم خريطة هذه المنطقة بشكل اسوأ وأخطر وأوسع من اتفاقية سايكس - بيكو المبرمة قبل زهاء قرن كامل ، أي في 16 مايو عام 1916.

10 - ارتريا ومصر حريستان على امن وسلامة واستقرار وازدهار عموم منطقة الشرق الاوسط ، وهنا ايضا توجد امكانية بل أرضية العمل المشترك بين البلدين.

خامسا: دائرة القارة الافريقية

- توجد امكانيات وفرص تنسيق المواقف بين ارتريا ومصر في اربعة اطر:
- 1 - القرن الافريقي وقضاياه المحلية والاقليمية والجيو - استراتيحية.
 - 2 - الساحل والصحراء وملفاتها الاقليمية والقارية.
 - 3 - الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا) وإنعاش أفكارها ومشاريعها التجارية والاستثمارية.
 - 4 - الاتحاد الافريقي وتحديات القارة المهمشة سياسيا واقتصاديا وثقافيا.

سادسا: دائرة العالم الثالث

مصر من الدول المؤسسة في عام 1955 لحركة عدم الانحياز وارتريا وبعد استقلالها في عام 1993 غدت دولة نشطة وفعالة في هذه المنظمة شبه الكونية التي تنضوي تحت مظلتها 118 دولة. وهناك ثمة مجالات عديدة وواسعة لتنسيق المواقف بين البلدين حول مختلف القضايا والتحديات التي تواجه معظم ان لم نقل كل الدول النامية في مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المحافل الدولية ولتحقيق تطلعات وطموحات شعوبها التي تشكل السواد الاعظم من سكان العالم، في النهوض بدور فعال وأساسي في جميع المرافق والأحداث والقرارات الدولية التي تخص دولها وشعوبها ودول وشعوب العالم قاطبة.

سابعا: الدائرة الدولية

كوكبنا الارضي محكوم بالحروب الساخنة والباردة وسباق التسلح النووي والكيماوي والبكتيري والتقليدي، والأزمات الاقتصادية المستفحلة والتغيرات المناخية المدمرة، والكوارث الطبيعية المتكررة، وإنتشار الأمراض الخبيثة والفتاكة، والانفجارات السكانية المقلقة، وتزايد معدل البطالة القياسي، والهجرات الجماعية المتكاثرة، وتضاعف عدد اللاجئين في داخل الحدود وخارجه، ورواج سوق المتاجرة بأعضاء البشر، وشحة المياه، وتفكيك/تفكك الدول، مما يقتضي عمل الجميع لمصلحة الجميع لكون ذلك مسئولية الجميع، بحكم ان العالم تحول قرية واحدة بلا فواصل ومن دون حواجز، وان الكل بقدر ما بات يؤثر في الكل، أضحي أيضا يتأثر بالكل. وعليه يمكن لإرتريا ومصر ان ينهضا دورهما، وليس لوحدهما بطبيعة

الحال، وإنما في سياق التعاون الثنائي والإقليمي والقاري والدولي، سعياً لإيجاد حلول ناجعة لمجمل كل تلكم التحديات والتهديدات التي تمسهما بصورة مباشرة أو مداورة، كما تمس العالم برمته.

وخلاصة القول: يتجلي مما سبق سرده بان القواسم المشتركة بين البلدين إستراتيجية، ويوجد فهم مشترك في القضايا المحورية. وبحكم ان الملفات المطروحة على طاولة العمل المشترك بين القاهرة واسمرا عديدة وشائكة وبالغة التعقيد، فيقتضي الامر وبالضرورة اقامة آلية تتولى عملية تنسيق العمل في مختلف الملفات الثنائية والإقليمية والقارية والدولية.